الارض المحتلة : عرض وتحليل للميزانية الاسرائيلية الجديدة

صدرت الميزانية الحكومية في اسرائيل للعام المالي ٧٣/١٩٧٢ في الاول من شهر ابريل (نيسان) بعد مناقشة استمرت اكثر من اربعة اسابيع في لجان الكنيست المختلفة . وتعتبر الميزانية الاسرائيلية التي تصدر في هذا التاريخ من كل عام وثيقة اقتصادية على جانب كبير من الاهمية نظرا لانها تعكس جملة الاهداف الاقتصادية التي ترسمها الحكومة الاسرائيلية على امتداد عام من الزمن . وتكتسب الميزانية الاسرائيلية اهمية مضاعفة نظرا لانها تشكل الاداة الرئيسية،من خلال النفقات والضرائب والقروض ، لتحريك الموارد الاقتصادية التي بحوزتها والتي بحوزة القطاع الخاص بشكل يهدف الى تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية المرسومة . والى جانب ذلك فان الحكومة الاسرائيلية تمسك بالفعل بالخيوط الرئيسية لعملية توزيع الموارد في الاقتصاد الاسرائيلي من خلال السياسات المالية والنقدية التي تتحكم فيها ومن خلال ايضا بعض المؤسسات في القطاع العام التي تساهم في عملية التوزيع مباشرة . على ضوء هذه المعطيات فان اجراء دراسة تحليلية لعناصر الميزانية يعطي فكرة واضحة عن وضع الاقتصاد الاسرائيلي حاليا وطبيعة اهدافه ومشاكله .

وكان وزير المال الاسرائيلي ، سابير ، قد قدم الميزانية العامة للسنة المالية ٧٣/١٩٧٢ الى الكنيست في الثاني والعشرين من فبراير (شباط) توطئة لبحثها واقرارها . وقد القى كلمة مفصلة حول الملامح الرئيسية للميزانية المقترحة مؤكدا ان الحكومة قد نجحت للمرة الاولى في خفض جزء كبير من نفقاتها خصوصا في قطاع الدفاع والتسلح واوجه الميزانية الاخرى .

غير انه اكد من ناحية اخرى ان نجاح الميزانية يتوقف على تحقيق شروط ثلاثة : ١ ــ بقاء حالة الهدوء على الجبهات العسكرية . ٢ ــ ان لا يزيد حجم المهاجرين القادمين الى اسرائيل عن ٦٥،٠٠٠ خلال هذا العام . ٣ ــ ان تلتزم الحكومة بالاعتمادات المقررة حتى لا تؤدي زيادة الانفاق الى ارتفاع مستوى الاسعار وبالتالي الى مطالبة الهستدروت برفع مستوى الاجور . وقد اكد سابير ان الحكومة قادرة على التحكم في الشرط الثالث اما الشرطان الاول والثاني فان هنالك عوامل عديدة خارجة عن سيطرة الحكومة عليها . وهنالك افتراضات اخرى ارتكزت عليها الميزانية منها ارتفاع انتاجية العامل بنسبة ٣،٥٪ على الاقل حتى تستطيع اسرائيل ان تزيد من قدرة صناعاتها التصديرية . وتنبأ سابير بأن مستوى الاستهلاك للعام سينخفض من ٢٤٪ الى ٢٢٪ في حين ان حجم الاستهلاك الشخصي لن يرتفع اكثر من ٣،٥٪ . كما اثنى على نجاح وزارة الدفاع في تخفيض ميزانيتها نتيجة لمطالبة قسم كبير من الراي العام بهذا التخفيض حتى لا تضطر الحكومة الى زيادة الضرائب اكثر من مستواها الحالي .

بلغ مجموع الميزانية للعام ٧٣/١٩٧٢ حوالي (١٥٨٧٠) مليون ليرة اسرائيلية بالمقارنة الى (١٤٨٧٠) مليون ليرة في العام المالي ٧٢/١٩٧١ اي بزيادة قدرها ٧،٢٪ . اما اذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة ارتفاع مستوى الاسعار والزيادة في عدد السكان فانه يمكن القول بأنه لم تكن هنالك زيادة حقيقية . وقد توزع مبلغ الـ ١٥،٨ بليون بين الابواب الرئيسية للميزانية على النحو التالي : النفقات والواردات للاعتمادات العادية ١١٥٢٧ مليونا ، و٣٤٢ للاعتمادات المحولة ، و٤٠٠٠ للاعتمادات الانمائية .

ويلاحظ ان الحكومة قد راعت مبدأ التوازن بالنسبة لجملة الميزانية وبالنسبة لكل باب على حدة . وتوازن الميزانية شرط ضروري لمنع مستوى الاسعار من الارتفاع غير انه ليس كافيا . فالذي يقرر اثر العجز على مستوى الاسعار ليس حجم هذا العجز وانما الطريقة التي سيتم فيها تمويل الفرق بين العائدات والنفقات .

وفيما يلي التصنيف الوظيفي للميزانية : مشاريع اقتصادية ٣٥٠٠ مليون ليرة (٢٢،٢ ٪ للمجموع)، مشاريع اجتماعية ٣٤٠٠ (٢١،٥٪) ، نفقات دفاع وامن ٥٣٠٠ (٣٣،٥ ٪) ، سداد ديون مستحقة ٣٦٠٠ (٢٢،٨ ٪) المجموع ١٥٨٠٠ مليون ليرة. ولا شك ان اكثر ما يلفت النظر في هذا التصنيف ارتفاع نسبة سداد الديون المستحقة الى مجمل الميزانية . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار المنح والهبات التي تسلمتها اسرائيل في السنوات الخمس الاخيرة لاتضح لنا ان مجموع الاموال التي